Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), pages: 432-452 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Remote Litigation Procedures

Dr. Muna Asri Hamad
Dicle University / College of Law, munaasree@gmail.com

ARTICLE INFORMATION

Received:18 Jan 2026
Accepted:28 Jan 2026
Published:1 Mar 2026

Keywords: Remote Litigation, Legal Technology, Digital Justice, .Electronic Judicial Platforms

ABSTRACT

Remote Litigation Is The Use Of Digital Technology To Facilitate Judicial Procedures Without The Need For Physical Presence In Court. This System Relies On The Use Of Electronic Platforms To File Lawsuits, Exchange Documents, Hold Court Sessions, And Issue Judgments Online. Remote Litigation Allows Judges, Lawyers, And Litigants To Conduct Judicial Processes Efficiently And Quickly, Which Contributes To Reducing Costs And Time.

The Advantages Of Remote Litigation Include Improving Access To Justice, Especially In Remote Areas Or For Individuals Who Face Difficulty In Moving. It Also Enhances Efficiency And Reduces Congestion In Courts. However, This System Faces Challenges Such As The Digital Divide, Cybersecurity Issues, And Difficulty In Accessing Technology For Some Groups. The Technical Means Used In Remote Litigation Include: Electronic Lawsuit Filing Platforms, Video Conferencing Applications, Electronic Signatures, And Digital Evidence Exchange Tools. To Develop This System, The Technical Infrastructure Must Be Strengthened, Legal Legislation Must Be Updated, And Lawyers And Judges Must Be Trained To Deal With Modern Technologies.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول)، الصفحات:432-452، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

إجراءات التقاضي عن بعد

م.د منى عصري حمد
جامعة دجلة–كلية القانون ، munaasree@gmail.com

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ اذار ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية: التقاضي عن بعد، العدالة الرقمية، المنصات القضائية الإلكترونية.

الملخص

التقاضي عن بعد هو استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل الإجراءات القضائية بدون الحاجة للتواجد الشخصي في المحكمة. يعتمد هذا النظام على استخدام منصات إلكترونية لتقديم الدعاوى، تبادل المستندات، عقد جلسات المحاكمة، وإصدار الأحكام عبر الإنترنت. يتيح التقاضي عن بعد للقضاة، المحامين، والمتقاضين إجراء العمليات القضائية بفعالية وسرعة، مما يسهم في تقليل التكاليف والوقت.

وتتمثل مزايا التقاضي عن بعد في تحسين الوصول إلى العدالة، خاصة في المناطق النائية أو للأفراد الذين يواجهون صعوبة في التنقل. كما يعزز من الكفاءة ويقلل من الزحام في المحاكم. ومع ذلك، يواجه هذا النظام تحديات مثل الفجوة الرقمية، مشاكل الأمان السيبراني، وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا لبعض الفئات ومن الوسائل التقنية المستخدمة في التقاضي عن بعد: منصات تقديم الدعاوى الإلكترونية، تطبيقات مؤتمرات الفيديو، التوقيع الإلكتروني وأدوات تبادل الأدلة الرقمية لتطوير هذا النظام، يجب تعزيز البنية التحتية التقنية تحديث التشريعات القانونية وتدريب المحاميين والقضاة على التعامل مع التقنيات الحديثة.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

في السنوات الأخيرة، شهد العالم تغيرات جذرية في أساليب العمل القضائي بفعل التطور التكنولوجي، إلا أن التحول الرقمي في القضاء لم يكن بالأهمية نفسها في جميع الدول حتى اندلاع جائحة كوفيد-19. فقد فرضت الجائحة قيودًا صارمة على الحركة والتجمعات، مما جعل الحضور الشخصي أمام المحاكم شبه مستحيل في فترات طويلة. وقد شكل هذا الوضع عاملاً حاسمًا دفع الأنظمة القضائية، لا سيما في الدول الأوروبية المتقدمة مثل فرنسا، إلى تعزيز استخدام الوسائل الرقمية في إدارة القضايا. ولقد أظهرت التجربة الفرنسية خلال هذه الفترة قدرة التقاضي عن بُعد على ضمان استمرارية العمل القضائي دون توقف من خلال الجلسات الإلكترونية، والتبليغ الرقمي، وإيداع المذكرات عبر المنصات الرقمية مما ساعد على تقليل التأخير في الفصل بالدعاوى وحماية حقوق المتقاضين رغم الظروف الاستثنائية. كما ساعد هذا التحول على اختبار كفاءة البنية التحتية الرقمية للمحاكم، والكشف عن نقاط القوة والضعف، مما أدى إلى تعزيز وتطوير الأنظمة التقنية لتصبح جزءًا دائمًا من منظومة العدالة.

وإن إدراج هذه الزاوية في مقدمة البحث يبرر أهمية دراسة التجربة الفرنسية في الرقمنة القضائية ويوضح أن التحول الرقمي لم يعد مجرد خيار أو تحسين إجرائي بل أصبح ضرورة حتمية لضمان استمرار العدالة في الأزمات الطارئة والحالات الاستثنائية.

والتقاضي عن بعد هو عملية قانونية تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل إجراء المحاكمات دون الحاجة إلى التواجد الشخصي في المحكمة. يتم ذلك عبر منصات إلكترونية ومن خلال تقنيات مثل مؤتمرات الفيديو، التوقيع الإلكتروني، وتبادل المستندات الرقمية. تهدف هذه العملية إلى تسريع الإجراءات القضائية، تقليل التكاليف، وتحقيق العدالة بشكل أكثر شمولية، خصوصًا للأفراد الذين قد يواجهون صعوبة في الوصول إلى المحاكم التقليدية بسبب بعد المسافة أو الظروف الصحية أو الاقتصادية.

ومع تزايد استخدام التقنيات الحديثة في كافة مجالات الحياة، أصبحت المحاكم تواكب هذا التقدم عبر تبني نظم إلكترونية تدير جميع مراحل التقاضي بدءًا من تقديم الدعاوى، مرورًا بإجراء الجلسات، وصولاً إلى إصدار الأحكام. يتيح التقاضي عن بعد تسريع الإجراءات وتقليل التكدس في المحاكم، مما يساعد في تسهيل الوصول إلى العدالة، خاصة في الأماكن النائية أو ذات البنية التحتية المحدودة. لكن رغم فوائده، يواجه هذا النظام تحديات عديدة تتعلق بالأمان السيبراني، الفجوة الرقمية بين مختلف الفئات الاجتماعية والأثر النفسي للتقاضي عن بعد، حيث يفتقد بعض الأطراف للتفاعل الشخصي مع القاضي أو المحامي. لذلك، تتطلب هذه العملية تطوير التشريعات المناسبة، تعزيز البنية التحتية التقنية، وتدريب الأطراف المعنية لضمان نجاح هذا النظام في تحقيق العدالة. علاوة على ذلك، يعزز هذا النظام الشفافية ويمنح الأطراف فرصة متابعة قضاياهم بسهولة من أي مكان. أصبح التقاضي عن بُعد خيارًا شائعًا في العديد من الدول، لا سيما مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، ليصبح جزءًا أساسيًا من النظام القضائي العصري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عدة جوانب حيوية تسهم في تطوير النظام القضائي وتحسينه بما يتناسب مع تطورات العصر الرقمي. مع التقدم السريع في التكنولوجيا، أصبحت المحاكم بحاجة إلى تبني التقنيات الحديثة لتحسين فعالية الإجراءات القضائية وضمان الوصول إلى العدالة بشكل أسرع وأكثر كفاءة. من خلال هذا البحث، يمكن تسليط الضوء على أهمية التقاضي عن بعد في تسهيل الإجراءات، وتقليل التكاليف، وتوفير الوقت، ما يعزز قدرة النظام القضائي على التعامل مع القضايا بشكل أكثر مرونة.

كما أن البحث في هذا المجال يساعد في فهم التحديات التي قد يواجهها المتقاضون والمحامون والقضاة في استخدام هذه الأنظمة الرقمية، مثل المشاكل التقنية، وقضايا الأمان السيبراني، والفجوة الرقمية بين مختلف الفئات الاجتماعية. من خلال معالجة هذه التحديات، يمكن تعزيز بيئة قضائية أكثر شمولية وعادلة.

اهداف البحث:

1. تحسين الإجراءات القضائية من خلال استخدام التكنولوجيا، وتحديد ما إذا كان التقاضي عن بعد يساهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف.
2. يتناول البحث التحديات التقنية، القانونية، والاجتماعية التي قد يواجهها القضاة، المحامون، والمتقاضون في ظل هذا النظام، مثل مشاكل الأمان السيبراني، الفجوة الرقمية، والمشاكل المتعلقة بالتوثيق الرقمي.
3. استعراض الأدوات التكنولوجية المتاحة في هذا المجال، مثل منصات المحاكم الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، أدوات مؤتمرات الفيديو، وتقنيات تبادل الأدلة الرقمية.
4. تقديم توصيات لتطوير البنية التحتية التقنية، وتدريب المحاميين والقضاة، بالإضافة إلى تحسين التوعية القانونية الرقمية لضمان تحقيق العدالة بشكل أكثر شمولية وسرعة.

إشكالية البحث:

تتمثل في التحديات التي يواجهها هذا النظام من حيث تحقيق العدالة بشكل عادل وفعال، وضمان حماية حقوق الأطراف المتقاضين في بيئة إلكترونية. في حين أن التقاضي عن بُعد يقدم فرصًا كبيرة لتحسين كفاءة النظام القضائي، إلا أنه يثير العديد من القضايا القانونية والتقنية والاجتماعية التي قد تؤثر على سير الإجراءات وجودة النتائج.

التساؤلات التي قد تثار في هذا السياق تشمل:

1. كيف يمكن ضمان توفير العدالة والمساواة بين الأطراف في القضايا التي تتم عبر الإنترنت؟
2. هل يوفر التقاضي عن بُعد نفس درجة العدالة التي يحققها النظام التقليدي؟ وهل يمكن أن يتسبب في تفاضل بين الأطراف بناءً على مستوى خبراتهم التقنية أو ظروفهم الشخصية؟
3. هل يمكن ضمان حماية البيانات والمعلومات الشخصية للأطراف المتقاضين خلال الإجراءات القضائية الإلكترونية؟
4. ما مدى استعداد المحاكم والقضاة والمحامون للتكيف مع استخدام تقنيات التقاضي عن بُعد؟
5. هل هناك تدريب كافٍ لضمان استخدام فعال وآمن لهذه التقنيات؟ وكيف يمكن تحسين بنية تحتية محاكمية قادرة على التعامل مع هذه التغيرات؟
6. هل يؤثر التقاضي عن بُعد على جودة الإجراءات القانونية، مثل التواصل الفعّال بين القاضي والأطراف؟
7. هل يتمكن القضاة من إجراء تقييم دقيق للأدلة والشهادات في بيئة افتراضية مقارنةً بالجلسات التقليدية؟

فرضية البحث:

"يمكن للتقاضي عن بُعد، عند توافر البنية التحتية التقنية المناسبة، والتشريعات القانونية الداعمة، وتدريب القضاة والمحامين، أن يساهم بشكل فعّال في تحسين سرعة وكفاءة الإجراءات القضائية، مع الحفاظ على العدالة وحقوق المتقاضين، إلا أن التحديات التقنية والاجتماعية والقانونية قد تحد من تحقيق هذه الفوائد إذا لم تتم معالجتها بشكل مناسب.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يتم وصف النظام القضائي التقليدي والانتقال إلى التقاضي عن بُعد. يهدف إلى تقديم معلومات تفصيلية عن كيفية تطور هذا النظام وما هي أبرز مراحله وأدواته. يتم هنا جمع البيانات المتعلقة بكيفية تطبيق التقاضي عن بُعد في مختلف البلدان، ومقارنة النظام الإلكتروني بالنظام التقليدي.

خطة البحث:

تتضـمن هيكلية البحث مبحثين حيث جاء في المبحث الاول: مراحل التقاضـي والوسـائل التقنية المسـتخدمة اما في المبحث الثاني: التحديات والافاق المستقبلية.

المبحث الاول

مراحل التقاضي والوسائل التقنية المستخدمة

التقاضي عن بعد هو عملية قانونية تتم عبر الإنترنت باستخدام تقنيات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة بدلاً من التواصل الشخصي في المحاكم. يعتمد هذا النظام على مراحل محددة تشبه إلى حد كبير المراحل التقليدية للتقاضي، ولكن مع استخدام الوسائل التقنية في كل مرحلة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.

المطلب الأول

مراحل التقاضي عن بعد

ـتقديم الشكوى الكترونيا

إن من أهم خصائص التقاضي عن بعد هو استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي وعبر شبكة الاتصالات الالكترونية , حيث أن التقاضي عن بعد لا يختلف من حيث الموضوع أو الإطراف عن التقاضي التقليدي ولكنه يختلف فقط من حيث طريقة تنفيذه وكونه يتم باستخدام وسائط الكترونية, وتلك الوسائط هي التي دفعت إلى اختفاء الكتابة التقليدية التي تقوم على الدعائم الورقية لتحل محلها الكتابة الالكترونية التي تقوم على دعائهم الكترونية.[1]

يعتبر الحاسوب المتصل بشبكة الاتصالات الدولية الوسيط الالكتروني بين طرفي التقاضي والذي يتم بواسطته التعبير عن الإرادة الكترونيا حيث يمكن أن يكون معاونا للقضاء كما سبق ذكره في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والأخطار أو في الخبرة والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم او سماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم وقد يكون بديلاً عن القضاء في القضايا المالية البحتة المحاسبية أو البنكية أو قضايا النفقات أو الإرث أو الوصايا أو الوقف أو الضرائب أو الجمارك.[2]

وهنا قد تثور مسؤولية مقدم خدمة الانترنيت server Provider internetعن عدم وصول الرسالة أو وصولها متأخرة أو وصولها في الموعد المحدد لكن يوجد فيها خطأ أو تحريف , فنجد أن قانون الاتصالات المصري رقم 10 لسنة 2003 في مادته رقم (73) التي نصت على انه كل من قام اثناء تأدية وظيفته أو بسببها بإخفاء أو تغيير أو إعاقة أو تحوير أية رسالة اتصالات أو امتنع عمداً عن إرسالها يعاقب بالحبس والغرامة , بالإضافة إلى القواعد العامة في حالة وقوع خطأ أو غلط أو تحريف في أبلاغ الرسالة الالكترونية إلى المرسل أليه ناتج عن سبب راجع إليه, أو احد العاملين لدية وكذلك تقوم مسؤوليته إذا انتهك سرية أوراق الدعوى ومستنداتها والمراسلات والمكاتبات والاتصالات الالكترونية ما لم يكن تدخله تبرره الضرورة الفنية لتشغيل الشبكة.[3]

ـجلسات المحاكمة عن بعد

ان التقاضي من خلال جلسات المحاكمة عن بعد هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً للوصول الى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام, كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الالكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات, و بناءً عليه فتجهيز المحكمة وقاعات المحكمة والاقسام الادارية والتنفيذية فيها سيأخذ طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالاً الكترونياً دون حاجة للحضور الشخصي, ويتميز

هذا الاتصال بالشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومة وتنفيذ الاجراءات, هذا وسيتم أيجاز آلية تنظيمها وكالتالي:[4]

1-الوسائل الالكترونية : ونعني بها مجموعة من المعدات الحاسوبية وملحقاتها والبرامج الخاصة لأجهزة الحاسوب بالإضافة الى توفير شبكة الانترنت (شبكة داخلية) يتم ربط جميع الاقسام والوحدات وقاعات المحكمة فيما بينها, بحيث تكون هذه الشبكة الداخلية مقيدة على خط الاتصال الذي يربطها ببعضها ويمكن لجميع العاملين في المحكمة الاتصال فيما بينهم وتبادل المستندات وملفات الدعاوى دون الحضور الشخصي وارسال موظف لاستلام أو تسليم الملفات والوثائق والمخاطبات المعمول بها في المحاكم التقليدية.

أما غرف وقاعات المحاكم فإن كل قاعة تكون مجهزة بمنظومة ربط داخلية مصغرة تتألف من محور وموزع خطوط على كافة الحواسيب الموجودة داخل كل قاعة ترتبط بحاسبة رئيسية كبيرة الحجم تختص بعرض ما تحتويها اضبارة (ملف) الدعوى مع اظهار كافة الاجراءات التي تطرأ عليها ويستطيع الحاضرين مشاهدتها بشكل مباشر.

والحواسيب الاخرى الموزعة داخل قاعة المحكمة في المكانات المخصصة والمفترضة للمدعي او وكيله وللمدعى عليه أو وكيله, والشاهد في حالة حضورهم الشخصي الى قاعة المحكمة, جميعها ترتبط مع حاسوب القاضي الذي يتم بواسطته عرض البرنامج الكامل لملف الدعوى مع تدوين كافة الاجراءات وبالتسجيل المرئي لها, بحيث تعرض هذه الاجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة وكذلك للحاضرين الكترونياً (عن بعد) من خارج بناية المحكمة التي تنقل عن طريق كاميرا موجودة داخل قاعة المحكمة تؤدي مهمة تصوير وقائع الجلسات مع تصوير الحاضرين وكل ما تحتويه القاعة ونقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع الالكتروني على الانترنت بحيث يستطيع كل من ذوي العلاقة في الدعوى أو اي مواطن من الدخول الى قاعة المحكمة وحضور جلساتها وهذا ما يسمى بالقضاء التقليدي (علنية المحاكمة).[5]

وأيضاً يمكن عرض محتوى محضر ملف الدعوى الالكترونية على جزئية علنية المحاكمة في الموقع الرئيسي للمحكمة على الانترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بوساطة كاميرا القاعة وبالإمكان ربط محتوى شاشة الحاسوب الرئيسية بجزيئة علنية المحكمة مباشرة دون تصوير من الكاميرا, وفي حالة قرر القاضي رؤية الدعوى سراً يتم وقف التصوير الناقل لجزئية الموقع (علنية المحاكمة) وتشغيله بعد ذلك.

2-السجلات الالكترونية : من الضروري أن يتم إنشاء سجل الكتروني لكل محكمة الكترونية يحتوي في هذا السجل على قاعدة بيانات لكل دعوى, لذلك يمكن تعريف السجل الالكتروني بأنه عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى او اعطائها رقماً معلوماتياً متسلسلاً, بحيث يمكن ان يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الالكترونية الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي يحوي على نوعين من أنواع الحفظ التقني:[6]

النوع الاول : المبرزات (المستندات والوثائق) ولوائح الادعاء والوكالة التي ارسلت من المتداعين على ملفات (pdf) كنوع من أنواع الملفات التي تحفظ التخزين وتمنع تغيير محتواه بسهولة.

والنوع الثاني: هي محاضر الكترونية يتم تدوين كافة إجراءات المحاكمة بداخلها وفق آلية مباشرة للتدوين التقني وبعد اكتمال تصميم ملف الدعوى ترسل عبر الشبكة الداخلية الى مكتب المتابعة لقاضي المعلومات ليتم عرضها في موعد الجلسة المحدد ضمن أُسس وآليات برمجية.

3- موقع المحكمة الالكترونية أو الدائرة على شبكة الانترنت : يتوجب تصميم موقع على شبكة الانترنت يعتبر عنواناً الكترونياً للدائرة أو المحكمة يستطيع من خلاله كل صاحب علاقة تنفيذ نوعين من الخدمات, الأول الحصول على المعلومات بتصفح أوراق الموقع والبحث عن المعلومات وما تم من اجراءات بخصوص الدعاوى, أو بالاتصال الالكتروني المباشر مع الموظفين من خلال برنامج (الفيديوكونفرس) يتم برمجة ما يمكن تسميته الوسيط الالكتروني القضائي وهو عبارة عن برنامج اتصالات عالي التقنية يمكن جمهور المراجعين والمحامين بالاتصال المباشر مع العاملين في هذا النظام والقضاة بالوصول الآلي لمركز الحصول على المعلومة الممثل بالقائم الفعلي على توفيرها والتزود بالمعلومات والاستفسار عن الاجراءات.

والثاني إنجاز الاجراءات ومباشرة الدعاوى والدخول في التقاضي دون الحاجة للحضور الشخصي, وأيضاً عن طريق الوسيط القضائي الالكتروني والربط التقني بملفات الدعوى للتدوين.

ـاصدار الاحكام وتنفيذها الكترونيا

نظام تقاضٍ جديد تُستخدم فيه أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت في إنجاز إجراءات التقاضي في مرافعات الدعوى المدنية وإجراءات المحاكمة في الدعوى الجزائية وعن بُعد حيث لا يجتمع القاضي أو الهيأة القضائية مع المتهم وأشخاص الدعوى تحت سقف المحكمة، وإنما يتم تدوين إفاداتهم واستجوابهم وإنجاز كل الإجراءات الأخرى عبر شبكة الانترنت.[7]

لقد سعت الدول لإدخال هذا النظام في العمل القضائي في محاكمها نظراً لما يتمتع به من خصائص ذات جودة عالية من شأنها أن تُقدم خدمات دقيقة وأكثر تنظيماً، وعلى العموم يمكن أن نلخص مزايا هذا النظام بالآتي:[8]

1. سرعة حسم الدعوى والفصل فيها وإصدار الحكم بشأنها.
2. تسهيل الإجراءات وتقليل صعوباتها وإنهاء الأساليب التقليدية وبعض الشكليات التي تحول دون الانجاز السريع، ويظهر ذلك من خلال سهولة الاطلاع على ما تحويه إضبارة الدعوى من ملفات وتبادل المذكرات عن بعد وتقديم الطلبات بذات الأسلوب بما يفوت الفرصة على تقليل أسباب تأجيل الدعوى أو الحيلولة دون حسمها في الوقت المناسب.
3. توفير الجهد والوقت نظراً لما تتمتع به الوسائل الالكترونية من مميزات فنية بحيث يكون استخدامها سريعا ومنظما ودقيقا.
4. توفير الكلفة وتقليل زخم المراجعين إلى بنايات المحاكم.
5. إن تطبيق هذا النظام يكون فاتحة خير وخطوة إلى الأمام لدعم الجهود لتكوين نظام عمل الكتروني شامل والابتعاد عن استخدام النظام الورقي والكتابة التقليدية ومغادرتها نهائياً مع مرور الزمن مع تراكم الخبرة والاستفادة من الاختراعات الجديدة.
6. إن التقاضي عن بعد يجعل إثبات الإجراءات أكثر قوةً وحجيةً إذا ما قورنت بوسائل الإثبات بالكتابة التقليدية التي تعتمد على الخط اليدوي والتوقيع.
7. إن نجاح هذا النظام يولد الثقة على اتخاذ خطوات قادمة من شأنها تطوير العمل القضائي من قبيل ذلك تطبيق نظام الأرشفة الالكترونية لجميع الدعاوى والمعاملات واستخدام الخزن عبر الملفات الالكترونية.
8. إن تأدية الوظيفة القضائية عبر استخدام الالكترونيات له آثاره الإيجابية وله فائدته وضرورته فالأخذ به سيحقق الكثير من الانجازات التي تعود بالفائدة على المواطن، وفي الوقت ذاته، يجب أن لا نتجاهل وجود صعوبات ينبغي تخطيها ويمكن مع مرور الزمن تلافيها.

خلص هذا المطلب إلى أن مراحل التقاضي، على اختلاف درجاتها، تشكّل إطارًا إجرائيًا يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الخصوم، ابتداءً من قيد الدعوى ومرورًا بالمرافعة والإثبات وانتهاءً بإصدار الحكم وطرق الطعن. وقد أظهر التحليل أن إدماج الوسائل التقنية الحديثة في هذه المراحل أسهم بشكل ملموس في تسريع الإجراءات، وتقليل الكلفة، وتعزيز الشفافية والدقة، من خلال التقاضي الإلكتروني، وتبادل المذكرات عبر المنصات الرقمية، واعتماد التبليغ الإلكتروني، وإدارة الجلسات عن بُعد. وبذلك تمثل التقنية رافدًا أساسيًا لتحديث منظومة العدالة، شريطة توافر الضمانات القانونية والأمنية الكفيلة بحماية البيانات وصون حقوق المتقاضين، بما يحقق التوازن بين فعالية الإجراءات ومتطلبات العدالة.

المطلب الثاني

الوسائل التقنية المستخدمة

ـ المنصات الرقمية والبرمجيات

المنصات الرقمية والبرمجيات تلعب دورًا محوريًا في تسهيل عملية التقاضي عن بعد، إذ تمثل الجسر بين الأطراف المعنية في العملية القضائية، مثل القضاة والمحاميين والمتقاضين، وتساهم في تحسين كفاءة النظام القضائي. هذه المنصات تتيح إجراء الجلسات القضائية عن بُعد، وتبادل الوثائق، وتنظيم الإجراءات القانونية بشكل يتماشى مع التحديات التقنية المعاصرة.[9]

وأحد أبرز العناصر في المنصات الرقمية للتقاضي عن بعد هو تقديم أدوات متكاملة لإجراء الجلسات القضائية عبر الإنترنت. هذه الأدوات تسمح للقضاة والمحامين والمشاركين في القضية بالالتقاء في بيئة افتراضية تتيح إجراء المناقشات، تقديم المستندات والرد على الاستفسارات القانونية، مع ضمان تكامل الإجراءات القانونية بشكل سلس. يمكن أن تتضمن هذه المنصات برامج لعقد الاجتماعات عبر الفيديو، مما يسهل التواصل المباشر بين جميع الأطراف المعنية في القضية، بينما يضمن تسجيل الجلسات بأكملها لأغراض التوثيق.

من أهم الميزات التي تقدمها هذه المنصات هي القدرة على تبادل الوثائق القانونية بشكل آمن وفعّال. البرمجيات المستخدمة في هذا السياق تسمح بتحميل وتبادل الملفات بشكل مشفر، مما يضمن عدم وصول الأشخاص غير المصرح لهم إلى هذه الملفات هذه الملفات قد تشمل العرائض القانونية، الأدلة، المستندات الشخصية أو حتى ملفات الفيديو المتعلقة بالشهادات.[10]

إلى جانب ذلك، تقدم المنصات الرقمية إمكانيات لتنظيم ومتابعة سير القضية. إذ يمكن للأطراف المعنية متابعة مواعيد الجلسات، تلقي التحديثات بشأن القرارات القضائية، وتقديم الطلبات القضائية إلكترونيًا. تساعد البرمجيات في تحسين الشفافية وتسريع الإجراءات، مما يساهم في تقليل التراكمات في النظام القضائي.

من جانب آخر، لا تقتصر المنصات الرقمية على تبادل المعلومات فقط، بل تضمن أيضًا حماية البيانات وحفظها بشكل آمن. فهناك برمجيات مختصة في تأكيد هوية المستخدمين، إضافة إلى تقنيات التشفير التي تضمن سرية وخصوصية الوثائق والمراسلات بين الأطراف. كما تقدم بعض المنصات خاصية التوقيع الرقمي والتي تُستخدم لتوثيق المستندات القانونية، مما يضمن عدم تعديل أي من البيانات بعد توقيعها.[11]

وتعد هذه البرمجيات أيضًا ضرورية في دعم الشمولية في التقاضي عن بعد. من خلال استخدام هذه الأدوات، يمكن للأفراد من مختلف الأماكن الجغرافية المشاركة في الإجراءات القانونية دون الحاجة إلى التواجد البدني في المحكمة، ما يعزز الوصول إلى العدالة ويقلل من التكاليف والوقت.تسهم المنصات الرقمية والبرمجيات في جعل التقاضي عن بعد أكثر فعالية وكفاءة، مع الحفاظ على الامتثال للمعايير القانونية والأمنية اللازمة.

ـ متطلبات الامن السيبراني وحماية البيانات

تعتبر متطلبات الأمن السيبراني وحماية البيانات في التقاضي عن بعد من الأمور الضرورية لضمان سير العدالة بشكل آمن وفعال في العصر الرقمي. في هذا السياق، ينبغي أن تتبنى الأنظمة القضائية حلولاً تكنولوجية تضمن سلامة المعلومات وحمايتها من الوصول غير المصرح به، فضلاً عن المحافظة على سرية البيانات الشخصية والتقارير القانونية.[12]

يجب أن تتوافر تقنيات التشفير المتقدمة لحماية جميع البيانات التي يتم إرسالها وتخزينها خلال العملية القضائية. يشمل ذلك رسائل البريد الإلكتروني، ملفات الفيديو، أو أي نوع آخر من المعلومات الحساسة التي يتم تبادلها بين الأطراف المعنية. التشفير يعمل على جعل هذه البيانات غير قابلة للقراءة إلا من قبل الأطراف المعنية التي تمت الموافقة لها.

و من الضروري استخدام أنظمة تحقق قوية لضمان هوية الأطراف المشاركة في الجلسات الإلكترونية. هذه الأنظمة تشمل المصادقة المتعددة العوامل، التي تتطلب أكثر من طريقة لتأكيد هوية المستخدم، مثل كلمة مرور، رمز تحقق مرسل عبر الهاتف المحمول، أو حتى بصمة الوجه أو الإصبع.بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير أدوات لضمان الحفاظ على نزاهة البيانات والتقارير التي يتم تبادلها في الجلسات القضائية عن بعد. ينبغي ضمان عدم تعديل هذه البيانات بعد تبادلها أو نشرها، وذلك باستخدام تقنيات مثل "التوقيع الرقمي" الذي يثبت صحة البيانات وسلامتها.[13]

وعلى مستوى البنية التحتية، يجب أن تكون منصات التقاضي عن بعد محمية ضد الهجمات الإلكترونية مثل هجمات "الحرمان من الخدمة (DDoS) "أو البرمجيات الخبيثة. كما ينبغي أن تكون هذه الأنظمة مزودة بآليات نسخ احتياطي وتخزين آمن لحماية البيانات من الفقدان أو التلف.

ومن المهم أن يتم تدريب جميع الأطراف المعنية، من القضاة والمحاميين إلى المتقاضين، على كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل آمن. ذلك يشمل فهم المخاطر المحتملة واتباع ممارسات الأمان مثل استخدام كلمات مرور قوية، تجنب النقر على الروابط المشبوهة والتأكد من تحديث البرمجيات بشكل دوري. يتطلب التقاضي عن بعد إجراءات أمنية محكمة تضمن حماية البيانات وحفظ سرية المعلومات، مما يعزز من فعالية وموثوقية النظام القضائي في ظل التحديات الرقمية المتزايدة.

تشمل الوسائل التقنية المستخدمة في المجال القضائي مجموعة من الأدوات والأنظمة الحديثة التي تهدف إلى تطوير سير العدالة وتبسيط إجراءات التقاضي، ومن أبرزها الأنظمة الإلكترونية لقيد الدعاوى وتسجيلها، التي تتيح للمتقاضين والمحامين تقديم العرائض والطلبات عبر المنصات الرقمية دون الحاجة إلى الحضور الفعلي. كما يُعتمد التبليغ الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو التطبيقات الرسمية بدل الطرق التقليدية، بما يضمن سرعة الوصول وتقليل التأخير. وتُستخدم كذلك أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية التي تمكّن المحاكم من حفظ الملفات، وتنظيم الجلسات، ومتابعة الإجراءات بدقة وكفاءة. إضافة إلى ذلك، أسهمت تقنيات الاتصال المرئي في عقد الجلسات عن بُعد وسماع الشهود والخبراء إلكترونيًا عند الضرورة. ولا يقل أهمية عن ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني والأرشفة الرقمية، اللذين يعززان حجية المستندات وسلامتها. وبوجه عام، تمثل هذه الوسائل التقنية خطوة أساسية نحو قضاء حديث يواكب التطور التكنولوجي ويحقق عدالة أسرع وأكثر فاعلية. [14]

الوسائل التقنية التي تُستخدم في التحقيقات القانونية أو كأدلة تعتمد أساساً على الأجهزة والبرامج التي تمكن من جمع وتخزين وتحليل البيانات الرقمية أو المرئية بشكل دقيق. على سبيل المثال، كاميرات المراقبة تعتبر من أكثر الوسائل شيوعاً، فهي تقوم بتسجيل الفيديو في الوقت الحقيقي، وقد تكون هذه الكاميرات رقمية أو تناظرية، بعضها قادر على تحليل الصور تلقائياً مثل التعرف على الوجوه أو اكتشاف الحركة. من الناحية القانونية، التسجيلات التي تقدمها هذه الكاميرات يمكن اعتمادها كدليل إذا كانت سليمة وغير معدلة، لكن القانون يفرض احترام خصوصية الأفراد، فلا يجوز تثبيت كاميرات في أماكن خاصة بدون موافقة أصحابها. [15]

أما بالنسبة لتسجيل المكالمات الهاتفية، فالتقنية تعتمد على أجهزة أو برامج تقوم بتخزين المكالمات الصوتية الصادرة والواردة، مع إمكانية تصنيفها حسب الوقت والتاريخ. هذه التسجيلات تعتبر قانونية إذا تمت ضمن الحدود القانونية، مثل الحصول على موافقة الأطراف المعنية، وإلا فإن أي تسجيل بدون إذن يُعد باطلاً من الناحية القانونية. [16]

البرامج التي تقوم بمراقبة الأنشطة الرقمية على الحواسيب أو الهواتف، مثل برامج التنصت أو تسجيل ضغطات المفاتيح، تمثل وسيلة تقنية متقدمة لجمع المعلومات، لكنها محكومة بقوانين صارمة، إذ لا يُسمح باستخدامها إلا إذا صدرت أوامر قضائية رسمية، وأي استخدام غير مصرح به يعتبر انتهاكاً للخصوصية.

أما أجهزة تتبع المواقع الجغرافية، فهي تعتمد على الأقمار الصناعية أو شبكات الهاتف لتحديد مكان الأجهزة بدقة، ويتم تخزين هذه البيانات لتحليل الحركة أو تتبع الأشخاص أو المركبات. من الناحية القانونية، يمكن اعتبار البيانات التي تنتجها هذه الأجهزة أدلة مقبولة إذا تم استخدامها ضمن إطار قانوني مصرح به، أما التتبع السري بدون إذن فهو انتهاك للحقوق

الشخصية. والتحليل الرقمي أو التحليل الجنائي الرقمي يعتمد على برامج وأجهزة متخصصة لاسترجاع وتحليل البيانات من الحواسيب والهواتف والوسائط الرقمية الأخرى، بما في ذلك الرسائل، الصور، والسجلات المخفية. من المهم أن يتم توثيق كل مرحلة من مراحل التحليل لضمان سلامة الأدلة القانونية، لأن أي خلل في توثيق البيانات أو التلاعب بها قد يبطل الدليل أمام القضاء. ان كل وسيلة تقنية لها وصفها العملي والطريقة التي تعمل بها، والأثر القانوني لها مرتبط بشكل مباشر بمدى التزام استخدامها بالقوانين المحلية وحماية حقوق الأفراد، فالجانب التقني يحدد قدرة الوسيلة على تقديم أدلة دقيقة، والجانب القانوني يحدد شرعية قبول هذه الأدلة في المحاكم. (17)

المطلب الثالث

التجربة الفرنسية وإدخال الوسائل الرقمية

تُعد فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي تبنت بشكل واسع استخدام الوسائل الرقمية في منظومة العدالة، وهو ما جعلها نموذجًا رائدًا في هذا المجال. فقد واجه القضاء الفرنسي منذ أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين تحديات كبيرة تتعلق بزيادة أعداد القضايا المدنية والإدارية، وبطء الإجراءات التقليدية، وصعوبة الوصول إلى العدالة في بعض المناطق النائية. هذه الظروف استدعت تطوير استراتيجيات مبتكرة لتسريع سير العدالة وتحسين فعاليتها، وقد كان إدخال الوسائل التقنية الحديثة حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية.(18)

وتركز التجربة الفرنسية على دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مراحل التقاضي بدءًا من تقديم الدعاوى ومتابعتها، مرورًا بإدارة الجلسات، وانتهاءً بالأرشفة والتوثيق الإلكتروني للملفات القضائية. فقد طورت المحاكم الفرنسية منصات إلكترونية تسمح للمتقاضين والمحامين بإيداع القضايا ومتابعة سيرها دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، وهو ما أسهم في تقليل الوقت المستغرق في الانتظار والتبليغ التقليدي. كما تم اعتماد التبليغ الإلكتروني بشكل واسع، حيث يمكن إرسال الإشعارات القضائية والمذكرات الرسمية عبر البريد الإلكتروني أو من خلال المنصات الرقمية الخاصة بالمحاكم، مما ساهم في تعزيز سرعة الإجراءات ودقتها، مع الحفاظ على ضمان وصول المراسلات القانونية إلى الأطراف المعنية. (19)

وإلى جانب ذلك، شهدت فرنسا تطبيق الجلسات عن بُعد باستخدام تقنية الفيديو، وهو ما سمح بإجراء المحاكمات في الحالات التي يكون فيها الحضور الشخصي صعبًا أو مستحيلًا، مثل الاستماع إلى الشهود والخبراء المدنيين أو الإداريين. وقد أظهرت التجربة أن هذه الطريقة لم تُقلل من مصداقية الإجراءات القضائية، بل على العكس، ساهمت في جعل النظام أكثر مرونة وكفاءة، مع إمكانية مراقبة الجلسات والاحتفاظ بسجلات دقيقة لها. كذلك تم إدخال نظم الأرشفة الرقمية والتوثيق الإلكتروني، والتي تتيح حفظ الملفات القضائية بطريقة منظمة، وتقليل الاعتماد على الأوراق التقليدية، إضافة إلى استخدام التوقيع الرقمي لضمان صحة المستندات القانونية وحفظ حقوق الأطراف.(20)

وحققت هذه التحولات الرقمية العديد من المزايا المهمة. أولها تسريع الإجراءات القضائية بشكل ملحوظ، مما قلل من أعباء المحاكم والضغط على القضاة. ثانيًا، خفض التكاليف المرتبطة بالطباعة والنقل والحضور الشخصي. ثالثًا، تعزيز الشفافية وسهولة متابعة القضايا من قبل المحامين والمتقاضين، حيث يمكنهم الاطلاع على حالة الدعوى ومراحلها في أي وقت ومن أي مكان. رابعًا، تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يقطنون في مناطق نائية أو لديهم صعوبات في التنقل. ورغم هذه المزايا، لم تكن التجربة الفرنسية خالية من التحديات. فقد واجه القضاء الرقمي مخاطر مرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات القضائية من الاختراق، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضمان علنية الجلسات وحق الدفاع، وهي عناصر أساسية للعدالة الناجزة. كما أظهرت التجربة أن هناك تفاوتًا في مستوى الكفاءة الرقمية بين القضاة والمتقاضين، الأمر الذي يتطلب تدريبًا مستمرًا وتثقيفًا رقميًا لضمان الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة. وقد استجابت فرنسا لهذه التحديات من خلال وضع تشريعات واضحة تنظم التقاضي الإلكتروني، وتحديد الضمانات القانونية لحماية حقوق الأطراف، إلى جانب تطوير البنية التحتية التقنية للمحاكم، وتوفير برامج تدريبية للقضاة والموظفين. وتقدم التجربة الفرنسية عدة دروس مستفادة لدول أخرى تسعى إلى إدخال التكنولوجيا في عملها القضائي. فهي تؤكد على أهمية التوازن بين الابتكار

التقني ومتطلبات العدالة التقليدية، بما يحفظ حقوق المتقاضين ويضمن فعالية الإجراءات. [21] كما توضح أن التحول الرقمي الناجح يعتمد على وجود بنية تحتية قوية، تشريعات واضحة، كفاءات بشرية مؤهلة، وآليات مراقبة وتقييم مستمرة لضمان تحسين الأداء القضائي بشكل دائم. تُعتبر التجربة الفرنسية نموذجًا متقدمًا في إدماج الوسائل الرقمية ضمن منظومة العدالة، حيث أظهرت قدرة التكنولوجيا على تحسين سرعة وكفاءة العمل القضائي، مع الحفاظ على الضمانات القانونية وحقوق الأطراف. وتجسد هذه التجربة رؤية استراتيجية لدولة تسعى إلى توظيف التقنية في خدمة العدالة، وتقديم نموذج قابل للتطبيق في دول أخرى، مع مراعاة السياقات القانونية والثقافية لكل دولة.

المبحث الثاني

التحديات والافاق المستقبلية

التقاضي عن بعد يمثل تحولًا جذريًا في النظام القضائي حيث يوفر بديلاً فعالًا للعملية التقليدية في المحاكم. على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها، إلا أن هناك عدة تحديات قد تواجه تطبيقه على نطاق واسع، بالإضافة إلى آفاق مستقبلية واعدة قد تجعل هذا النوع من التقاضي أكثر قوة وكفاءة في المستقبل.

المطلب الأول

التحديات التي تواجه التقاضي عن بعد

لا شك عند استخدام تكنولوجيا الحاسوب و الانترنت لتنفيذ اجراءات التقاضي عن بعد, من الطبيعي ستواجه الاخير صعوبات مختلفة في التطبيق, سوآءاً من الناحية التقنية و هو عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتبار ان ما يثار من مشاكل عن طريق التكنولوجيا لا يحل أيضاً إلا بوساطة التكنولوجيا, او من الناحية القانونية و هو من عمل رجال الفقه و القانون.

لذلك يلزم العمل على إزالة هذه الصعوبات و التفكير في إعداد مشروع قانون موحد يتناول دور الاجهزة الالكترونية في القانونين الموضوعي و الإجرائي حيث ان النصوص القائمة ليست في معظمها ملائمة للمستجدات الحديثة في التطور التكنولوجي الهائل للأجهزة الالكترونية وان كان بعضها قد يواكب هذه المستجدات إلا ان البعض الآخر قد تحتاج الى تعديلات جذرية, و هناك حالات في ظل غياب النصوص تحتاج الى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة تعالجها.[22]

-التحديات التقنية

قد يواجه التقاضي عن بعد مجموعة من الصعوبات التقنية ، التي تعترض مسيرة تطور اجراءات التقاضي ويمكن اجمالها بالنقاط التالية : [23]

1- ظهور أعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الالكترونية بشبكة الانترنت من قبل المتطفلين أو المخربين .
2- أنتشار الفيروسات على الاجهزة الالكترونية ، التي تؤدي الى تدمير محتويات برامج الحاسوب .
3- وجود الأمية المعلوماتية ، والتفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية .
4- ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية في الدول النامية ، مع شعور هذه الدولة بأن المعاملات الالكترونية خطر يواجه اقتصادياتها .
5- ضعف الالمام باللغات الاجنبية الى جانب ضعف الثقة والامان بشبكة الانترنت ، للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الالكتروني عبر الوسائط الالكترونية .

-التحديات القانونية

ان من أهم الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق اجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة هي القانونية والادارية والتي نوجزها بما يلي :[24]

1- الصعوبات التشريعية التي تتمثل في عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظم أحكام التقاضي عن بعد ،وآلية تطبيق إجراءاته ، والاحكام التي يصدرها ، وكيفية تنفيذها ، وإن كان بعضها كما اسلفت يواكب هذه المستجدات .

2- إن الأمية القانونية لغالبية دول العالم الثالث ، تجهل ماهية الوسائل الحديثة وآلية استخدامها ، وتخشى اللجوء الى استخدامها لفض المنازعات ، لذا يتطلب عمل برامج توعية وتثقيف قانوني لأفراد المجتمع بخصوص استخدامها .

3 - عدم مرونة قضاء بعض الدول تجاه تفسير القواعد القانونية التقليدية لمسايرة مستجدات الحياة العصرية والانماط القانونية الحديثة عبر شبكة الانترنت ، وذلك لعدم مواكبة القوانين التقليدية للتطور السريع ، لتفعيل نظام المعاملات الالكترونية ،والكتابة الالكترونية ، واستخدام التوقيع الالكتروني .

الا ان المرجو في المستقبل القريب أن تزول وتختفي حدة تلك الصعوبات والعقبات بالتطور التكنلوجي في وسائل الاتصال الحديثة ، والجهود العلمية المخلصة واعتراف جميع دول العالم بالتقنيات الحديثة والتعامل معها بمصداقية بعد توثيقها ، من خلال تبني مجموعة آليات يمكن ان تصنع الأسس العلمية القانونية والادارية لتطبيقها تطبيقا جيدا وناجحا وتجاوز كل الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور الاجراءات القضائية.

-التحديات الاجتماعية

التقاضي عن بعد يواجه مجموعة من التحديات الاجتماعية التي قد تؤثر على فعاليته في بعض الحالات. من أبرز هذه التحديات الفجوة الرقمية حيث يواجه العديد من الأفراد صعوبة في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة أو لا يمتلكون المهارات التقنية الكافية للمشاركة في الجلسات القضائية عن بُعد. هذا يشمل الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية أو فقيرة أو كبار السن الذين قد لا يكونون على دراية باستخدام هذه التقنيات.[25]

بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه بعض الأفراد التحديات بسبب التقاليد الثقافية أو الاجتماعية التي قد تفضل التواصل المباشر، مما يؤدي إلى مقاومة من بعض الفئات للتقاضي عن بُعد. علاوة على ذلك، قد يكون لدى بعض الناس، خصوصًا في المجتمعات الأقل دخلًا، صعوبة في الوصول إلى التمثيل القانوني المناسب في النظام الرقمي. قد يكون المحامون أو المتقاضون غير معتادين على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال، ما يؤدي إلى تأثير سلبي على جودة الخدمة المقدمة في بعض الحالات.[26]

التحدي الآخر يتمثل في كيفية ضمان حماية الخصوصية في الجلسات القضائية عن بعد. فالبعض قد لا يكون على دراية بكيفية تأمين بياناتهم الشخصية بشكل كافٍ أثناء التفاعل مع الأنظمة الرقمية مما قد يعرضهم لمخاطر تسريب المعلومات. بالإضافة إلى ذلك التقاضي عن بعد يفتقر إلى التفاعل الشخصي الذي يحدث في الجلسات التقليدية ما قد يجعل بعض الأطراف تشعر بعدم القدرة على التعبير عن مشاعرهم أو تقديم أدلتهم بالشكل المطلوب.

ومن الناحية الاجتماعية، يمكن أن يؤدي التقاضي عن بُعد إلى تفاقم العزلة الاجتماعية، حيث يفتقر الأفراد إلى التفاعل مع الأطراف الأخرى في القضية مما يجعلهم يشعرون بالانفصال عن العملية القضائية. كما أن الفئات الاجتماعية التي تفتقر إلى الوصول إلى التكنولوجيا قد تجد نفسها مهمشة في هذا النظام، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي في الوصول إلى العدالة.

وعلى الرغم من أن التقاضي عن بعد يقدم فرصًا كبيرة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، إلا أنه يواجه العديد من التحديات الاجتماعية التي يجب معالجتها لضمان أنه يظل نظامًا عادلًا ومتساويًا لجميع الفئات الاجتماعية.[27]

المطلب الثاني

سبل تطوير إجراءات التقاضي

تُعد إجراءات التقاضي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي، إذ تمثل الإطار العملي الذي من خلاله تُمارَس الحقوق وتُحمى الحريات ويُفصل في النزاعات بين الأفراد والجهات المختلفة. ففعالية القضاء لا تقاس فقط بعدالة القوانين الموضوعية، بل بمدى كفاءة وسرعة ووضوح الإجراءات التي تُنظم سير الدعوى منذ رفعها وحتى صدور الحكم وتنفيذه. ومع تطور المجتمعات وتعقّد العلاقات القانونية والاقتصادية، أصبحت إجراءات التقاضي التقليدية في كثير من الأحيان عاجزة عن مواكبة متطلبات العدالة الناجزة، الأمر الذي أدى إلى بطء الفصل في القضايا وتراكم الدعاوى وزيادة كلفة التقاضي.

ـتحسين البنية التحتية التقنية

تطوير إجراءات التقاضي عن بعد يعتمد بشكل كبير على تحسين البنية التحتية التقنية لضمان فعالية وسلاسة العملية القضائية الرقمية. تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير بيئة تكنولوجية موثوقة وقوية تتيح للأطراف المعنية في القضية، بما في ذلك القضاة والمحاميين والمتقاضين، التفاعل بكفاءة وأمان. من خلال تحسين البنية التحتية التقنية، يمكن تحسين سرعة الإجراءات القضائية، تقليل التكاليف، وتوفير تجربة أفضل لجميع المشاركين.[28]

أحد سبل تطوير الإجراءات هو تعزيز القدرة على الوصول إلى الإنترنت بشكل واسع وموثوق. يجب أن تتوفر اتصالات إنترنت سريعة ومستقرة في جميع المناطق، بما في ذلك المناطق النائية، لضمان مشاركة جميع الأطراف في الجلسات القضائية دون مشاكل تتعلق بالتقنية أو الاتصال. هذا يتطلب استثمارًا في تطوير شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض وزيادة التغطية في المناطق التي تفتقر إليها، لتقليل الانقطاع أو التأخير في الجلسات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين منصات التقاضي الرقمية لتكون أكثر مرونة وسهولة في الاستخدام. يتضمن ذلك تحديث الأنظمة البرمجية المستخدمة لإدارة القضايا، مع ضمان توفير واجهات مستخدم بسيطة وسهلة لكل الأطراف. يساهم ذلك في تقليل العقبات التقنية التي قد يواجهها المحامون أو المتقاضون الذين قد لا يكون لديهم خبرة في التعامل مع الأنظمة الرقمية. منصات التقاضي يجب أن تتضمن أدوات لتبادل الوثائق بشكل آمن، ولتقديم الأدلة والشهادات، وكذلك لتحديد مواعيد الجلسات.[29]

كما يجب الاهتمام بتطوير أنظمة أمن سيبراني قوية لحماية البيانات والمعلومات الحساسة التي يتم تبادلها خلال جلسات التقاضي عن بعد. يجب أن تكون هذه الأنظمة قادرة على التعامل مع تهديدات مثل الهجمات الإلكترونية أو محاولات الوصول غير المصرح به إلى الوثائق القانونية أو بيانات الأطراف. يشمل ذلك استخدام تقنيات التشفير المتقدمة وضمان المصادقة متعددة العوامل لحماية هوية جميع الأطراف.

أيضًا، يتعين تحسين أنظمة تخزين البيانات والنسخ الاحتياطي لضمان الحفاظ على سجل دقيق لجميع الجلسات والمستندات القانونية. يتمثل الهدف في ضمان عدم ضياع البيانات أو تدميرها في حالة حدوث مشاكل فنية، مما يساهم في حماية نزاهة العملية القضائية.[30]

و يتطلب تحسين البنية التحتية التقنية أيضًا تعزيز التعاون بين الهيئات القضائية وشركات التكنولوجيا. يمكن أن تساهم الشركات التكنولوجية في تطوير حلول مبتكرة تدعم التقاضي عن بعد، مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحليل الوثائق أو برامج الترجمة الفورية التي تتيح للقضاة والمحاميين المتحدثين بلغات مختلفة التفاعل بسهولة.

من خلال تحسين هذه الجوانب في البنية التحتية التقنية، يمكن تعزيز فعالية التقاضي عن بعد، مما يساهم في تحقيق العدالة بطريقة أكثر سرعة وشفافية، ويجعل النظام القضائي أكثر كفاءة وشمولية لجميع الأطراف.

ـتعزيز التشريعات المتعلقة بالتقاضي عن بعد

تعزيز التشريعات المتعلقة بالتقاضي عن بعد يعد خطوة أساسية لضمان نجاح هذا النظام وتوفير بيئة قانونية منظمة وآمنة. في ظل التقدم التكنولوجي السريع وانتشار التقنيات الرقمية، يجب على الأنظمة القضائية تحديث أو وضع قوانين وتشريعات تدعم التقاضي عن بعد وتعزز من فعاليته وشرعيته. هذا التطوير التشريعي يسهم في ضمان حقوق الأطراف المعنية وحماية النزاهة القضائية، بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى العدالة.[31]

وفي تنظيم التقاضي عن بُعد: المتطلبات القانونية والتشريعية كالاتي:

1. وضع إطار قانوني واضح ينظم جميع جوانب التقاضي عن بعد. يشمل ذلك تحديد الإجراءات التي يجب اتباعها، مثل كيفية تقديم الدعاوى، مواعيد الجلسات، ومتطلبات الوثائق. كما يجب أن تتضمن التشريعات الجديدة معايير خاصة لضمان التحقق من هوية الأطراف المشاركة في الجلسات، بحيث تكون آمنة وقابلة للتطبيق عن بعد. من خلال وضع هذه القواعد، يتم تسهيل استخدام الأنظمة الرقمية من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القضاة والمحاميين والمتقاضين.
2. تحديث القوانين الخاصة بالتوثيق وتقديم الأدلة في المحاكم الإلكترونية. يتطلب التقاضي عن بعد ضمان قبول الأدلة الرقمية، مثل المستندات الممسوحة أو الأدلة الرقمية التي يتم تقديمها عبر الإنترنت. يجب أن تكون التشريعات واضحة بشأن كيفية قبول هذه الأدلة، وكيفية التحقق من صحتها، وكذلك ضمان عدم التلاعب بها. من المهم أيضًا التأكد من أن التشريعات تنص على أن التوقيع الإلكتروني يعتبر قانونيًا معترفًا به في الإجراءات القضائية.
3. تعزيز قوانين حماية الخصوصية والسرية في السياق الرقمي. بما أن التقاضي عن بعد يشمل تبادل مستندات وبيانات حساسة عبر الإنترنت، من الضروري أن تكون هناك تشريعات تحمي سرية المعلومات الشخصية للأطراف المشاركة في القضية. يتطلب ذلك وضع قواعد تنظم كيفية تخزين وحماية البيانات، بالإضافة إلى وضع عقوبات قانونية صارمة ضد أي انتهاك لهذه السرية.
4. ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة لجميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي. لذلك، يجب أن تركز التشريعات على تقديم حلول للأشخاص الذين قد يواجهون صعوبة في الوصول إلى التكنولوجيا أو الإنترنت السريع يمكن أن تشمل هذه الحلول توفير المساعدة القانونية الرقمية أو تخصيص موارد لدعم الفئات الضعيفة في المجتمع.
5. أن تشمل التشريعات آليات مراقبة وشفافية لضمان نزاهة التقاضي عن بعد. على سبيل المثال، قد يتطلب الأمر وضع إجراءات تراقب جلسات التقاضي الإلكترونية للتأكد من عدم حدوث تلاعب أو اختلالات، وكذلك التأكد من أن الأطراف يمكنهم الوصول إلى العدالة بطريقة عادلة وشفافة.
6. تطوير قوانين تتعلق بالمعاملات العابرة للحدود في التقاضي عن بعد. مع زيادة استخدام التقاضي عبر الإنترنت، قد تكون هناك قضايا دولية تشمل أطرافًا من دول مختلفة. لذا يجب أن تتضمن التشريعات نصوصًا تعالج القضايا المتعلقة بالاختصاص القضائي الدولي، وكيفية تنفيذ الأحكام القضائية عبر الحدود، وكيفية التعامل مع القضايا التي تشمل أنظمة قانونية مختلفة.
7. تعزيز التشريعات المتعلقة بالتقاضي عن بعد يعد أمرًا حيويًا لتحقيق العدالة الرقمية. بتطوير قوانين واضحة وشاملة، يمكن تحسين فعالية النظام القضائي في العصر الرقمي مما يسهل الوصول إلى العدالة ويضمن الشفافية والنزاهة في الإجراءات القضائية.

ـنشر الثقافة القانونية الرقمية

نشر الثقافة القانونية الرقمية في التقاضي عن بعد يعد خطوة حيوية لضمان نجاح هذا النظام وتعزيز فعاليته على المدى الطويل. مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، يصبح من الضروري تزويد الأفراد، سواء كانوا

متقاضين، محاميين، قضاة أو حتى الجمهور العام، بالمعرفة والمهارات اللازمة للتفاعل بشكل فعال وآمن مع هذا النظام الرقمي الجديد.[32]

أن تركز جهود نشر الثقافة القانونية الرقمية على زيادة وعي الأفراد بالقوانين والإجراءات المرتبطة بالتقاضي عن بعد. وهذا يشمل توعية المتقاضين بكيفية تقديم القضايا عبر الإنترنت، كيفية تقديم المستندات والأدلة، وما هي الحقوق والواجبات القانونية التي يتعين عليهم الالتزام بها أثناء العملية القضائية الإلكترونية. توعية الأطراف المعنية بالمسؤوليات الرقمية مثل الحفاظ على سرية المعلومات وحماية البيانات الشخصية أمر أساسي لضمان سلامة الإجراءات القضائية.

من المهم تدريب المحاميين والقضاة على استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية المتاحة. قد يتطلب هذا تنظيم دورات تدريبية وورش عمل قانونية تساعدهم على فهم التحديات التي قد تنشأ في ظل التقاضي عن بعد، وتعريفهم بكيفية التعامل مع الأنظمة الرقمية بفعالية. هذا التدريب يجب أن يشمل مهارات استخدام المنصات الإلكترونية، التعامل مع الأدلة الرقمية، وكيفية التعامل مع الخصوصية والأمن الرقمي. كما يجب أن يتم تدريبهم على كيفية توجيه عملائهم في ظل هذه البيئة الرقمية.بالإضافة إلى ذلك، يمكن نشر الثقافة القانونية الرقمية عبر الإعلام الرقمي. من خلال تطوير محتوى مرئي ومسموع على منصات الإنترنت مثل اليوتيوب، والبودكاست، والمقالات الإلكترونية، يمكن للهيئات القضائية والمحاميين تقديم معلومات قانونية تسهل فهم التقاضي عن بعد[33]. هذه الأنواع من الوسائط يمكن أن تساعد في تبسيط المفاهيم القانونية المعقدة، مما يجعل التقاضي الإلكتروني أمرًا أكثر سهولة ويسرًا للجميع، بما في ذلك الأفراد الذين قد لا يكون لديهم خلفية قانونية. ويعد تضمين الثقافة القانونية الرقمية في المناهج التعليمية خطوة مهمة لتدريب الجيل القادم على تقنيات التقاضي الإلكترونية. من خلال تضمين موضوعات مثل القانون الرقمي، حقوق الأفراد في الفضاء الإلكتروني، وقوانين الأمن السيبراني في برامج التعليم القانوني، يمكن تزويد الطلاب بالمعرفة اللازمة التي تساعدهم في فهم التحديات القانونية في عصر التكنولوجيا.[34]

علاوة على ذلك، ينبغي على الحكومات والهيئات القضائية أن تشارك في حملات توعوية تهدف إلى تقليل الفجوة الرقمية بين الأفراد. يمكن أن تشمل هذه الحملات توفير الدعم للأشخاص الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى الإنترنت أو التكنولوجيا، وتقديم ورش عمل حول استخدام الأدوات الرقمية المتاحة لهم. تزويد الأفراد بالمساعدة التقنية أو توفير مكتبات رقمية للوصول إلى الموارد القانونية أمر أساسي لتعزيز المساواة في الوصول إلى العدالة الرقمية. وأن يتم التشجيع على تطوير التطبيقات والمواقع التي تسهل فهم القوانين والإجراءات المتعلقة بالتقاضي عن بعد. يمكن أن تتضمن هذه الأدوات المساعدة التفاعلية مثل الأسئلة الشائعة، الأدلة خطوة بخطوة لتقديم الدعاوى، أو منصات تواصل مباشر مع المحاميين والقضاة. هذه الأدوات لا تساعد فقط في تبسيط الإجراءات ولكن تسهم في تحفيز الأفراد على التفاعل مع النظام الرقمي بثقة.[35]

ونشر الثقافة القانونية الرقمية في التقاضي عن بعد يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة الرقمية. من خلال التوعية والتدريب وتعزيز الوصول إلى المعلومات القانونية، يمكن ضمان أن التقاضي عن بعد يصبح أكثر فعالية ويساهم في تيسير الوصول إلى العدالة بشكل آمن وعادل لجميع الأطراف المعنية.

خلص هذا المبحث إلى أن التقاضي عن بُعد يُعد من أبرز مظاهر التحول الرقمي في المنظومة القضائية، لما يحققه من سرعة في الفصل بالدعاوى وتخفيف للأعباء الإجرائية، إلا أنه يواجه جملة من التحديات القانونية والتقنية والعملية. من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المؤسسات، ومخاطر اختراق البيانات وانتهاك الخصوصية، فضلًا عن الإشكالات المتعلقة بضمان علنية الجلسات، وحق الدفاع والتأكد من هوية الأطراف وسلامة الإجراءات. كما يضاف إلى ذلك تفاوت مستوى الوعي والمهارات الرقمية لدى القضاة والمتقاضين الأمر الذي قد يؤثر في كفاءة التطبيق العملي للتقاضي عن بُعد. وبيّن المبحث أن تطوير إجراءات التقاضي يقتضي وضع تشريعات واضحة تنظم التقاضي الإلكتروني وتحدد نطاقه وضماناته، مع تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات القضائية، وتحديث البنية التحتية التقنية للمحاكم. كما يتطلب الأمر تدريب الكوادر القضائية والإدارية، ونشر الثقافة القانونية الرقمية بين المتقاضين، بما يضمن الاستخدام الأمثل

للتقنيات الحديثة. وعليه، فإن نجاح التقاضي عن بُعد مرهون بتحقيق توازن دقيق بين التطور التقني ومتطلبات العدالة التقليدية، بما يكفل فعالية الإجراءات وصيانة الحقوق.

الخاتمة

في ختام الحديث عن إجراء التقاضي عن بُعد، يمكن القول إن هذه الآلية تمثل نقلة نوعية في النظام القضائي، حيث تقدم العديد من الفوائد مثل تسريع الإجراءات، تقليل التكاليف وتيسير الوصول إلى العدالة خاصة للأشخاص الذين يواجهون صعوبة في الحضور شخصياً إلى المحاكم. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بهذا النظام مثل الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة وضمان الأمان الرقمي، إلا أن التقاضي عن بُعد يشكل خطوة هامة نحو تحديث القضاء وتحقيق العدالة بطريقة أكثر مرونة وكفاءة. ومن المتوقع أن يشهد المستقبل المزيد من التحسينات في هذا المجال بما يعزز من فعاليته ويزيد من ثقته في النظام القضائي.

ونتائج البحث في موضوع "التقاضي عن بعد" تشير إلى عدة استنتاجات مهمة حول تأثير هذا النظام على النظام القضائي وتحدياته وفرصه المستقبلية. فيما يلي أهم النتائج وتوصيات التي يمكن الوصول إليها بناءً على الدراسة والتحليل المتعمق لهذا الموضوع:

أولا: النتائج

1. من أبرز نتائج البحث أن التقاضي عن بعد يساهم بشكل كبير في تسريع الإجراءات القضائية. من خلال استخدام المنصات الرقمية، يتمكن الأطراف من تقديم الدعاوى، تبادل المستندات، وحضور الجلسات عن بُعد، مما يقلل من التكاليف المرتبطة بالتنقل والحضور الشخصي في المحكمة، ويقلل من الوقت المستغرق في الإجراءات.
2. يسهم التقاضي عن بعد في تحسين الوصول إلى العدالة، خاصة للأفراد الذين يواجهون صعوبة في التنقل أو الذين يعيشون في مناطق نائية. يتيح لهم هذا النظام الوصول إلى المحاكم بشكل أسرع وأسهل، مما يعزز من الشمولية والمساواة في تقديم الخدمات القضائية.
3. أن التقاضي عن بعد يواجه تحديات تقنية تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات. هناك مخاوف بشأن تعرض المعلومات الشخصية والوثائق القانونية للهجوم الإلكتروني أو التسريب، مما يتطلب تطوير أنظمة أمان متقدمة وتحديث التشريعات لحماية الخصوصية.
4. التقاضي عن بعد يمكن أن يفاقم الفجوة الرقمية بين الأفراد الذين لا يمتلكون التكنولوجيا أو المعرفة الرقمية الكافية. في بعض الحالات، قد يعاني بعض المتقاضين من صعوبة في الوصول إلى المنصات الإلكترونية أو في التعامل مع التقنيات المستخدمة في العملية القضائية.
5. أن التشريعات الحالية تحتاج إلى التحديث لتواكب تطور التقنيات المستخدمة في التقاضي عن بعد. من الضروري تطوير قوانين خاصة بتقديم الأدلة الرقمية، التوقيع الإلكتروني والحفاظ على سرية البيانات في البيئة الرقمية.
6. هناك حاجة ماسة لتدريب المحاميين والقضاة على التعامل مع الأدوات الرقمية المستخدمة في التقاضي عن بعد. التوعية القانونية الرقمية أصبحت أمرًا أساسيًا لضمان استخدام فعال وآمن للتقنيات في الإجراءات القضائية.
7. أن التقاضي عن بعد لا يحل محل النظام القضائي التقليدي بالكامل، ولكنه يمثل إضافة مهمة لتحسين الوصول إلى العدالة. لا يزال هناك حاجة لتقديم الجلسات في بعض القضايا المعقدة التي تتطلب التفاعل الشخصي بين القاضي والأطراف المعنية.

ثانيا: التوصيات

1. ندعو المشرع العراقي الموقر الى اصدار تشريعات قانونية تسهل تنفيذ نظام التقاضي الالكتروني وتلزم المحاكم بتطبيق هذه النظام في إجراءات التقاضي.

2. ندعو الى إبرام معاهدات دولية تكفل تطبيق نظام التقاضي الالكتروني في جميع المحاكم من دولة اخرى غير الدولة التي أطرافها شخصاً من دولة أخرى غير الدولة التي توجد فيها المحكمة.
3. على الجهات ذات العلاقة حل جميع المعوقات التي تقف في تطبيق نظام التقاضي الالكتروني سواء أكانت هذه المعوقات ادارية ام فنية.
4. ندعو الى عقد مؤتمرات وندوات توضح كيفية تطبيق نظام التقاضي الالكتروني ومزاياه والمعوقات التي تقف امام تنفيذ هذا النظام.
5. يجب اعداد كوادر بشرية من محامين واداريين وقضاة يتمكنون من التعامل مع الوسائل التقنية الحديثة كالحواسيب وجميع البرامج التي يحتويها وكذلك البرامج الأخرى التي تعد ضرورية في التقاضي الالكتروني.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. ادم وهيب النداوي، قانون المرافعات المدنية، مكتبة السنهوري، بغداد،2009.
2. بشار محمود دودين ، الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنيت ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان - الاردن ،٢٠١٠ .
3. بشار محمود دودين، الإطار القانوني لمعقد المبرم عبر شبكة الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010.
4. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010.
5. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
6. داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت، دارسة تحليلية مقارنة، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
7. شجاع الدين عبد المؤمن،التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مجلة البحوث والدراسات القانونية ، اليمن، 2025.
8. طوني ميشال عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، ط١ ،دار صادر، بيروت، 2001.
9. عبدالعزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية- دراسة تأصيلية مقارنة، جامعة نايف الأمنية للعلوم الأمنية والسياسية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض،٢٠١٧.
10. عبدالفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الكتاب الأول، ط ١ دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٣.
11. عصام سرحان ذياب، الانترنت فوائده واستخدامه، دون دار نشر، بغداد، 2010.
12. علي حسن البكر، التحقيق الجنائي الرقمي، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٩.
13. العلي حسن، التحقيق الجنائي الرقمي. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٩.
14. عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية – النظرية المعاصرة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ،الجزائر، 2007.
15. القاضي محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
16. محمد حسين منصور، الاثبات التقليدي والالكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،٢٠١٠.
17. محمد عصام الترساوي ،تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،٢٠١٣.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

1. اكرم فاضل سعيد - حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعه الواقعه عليها محاضرات غير مطبوعة القيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) قسم القانون الخاص في كلية الحقوق - جامعة النهرين للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .
2. حسناوي العارم، محكمة العدل الدولية كهيئة قضائية دولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015.
3. صفاء اوتانى ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ، العدد الاول ، ٢٠١٢.
4. علياء عبدالرحمن مصطفى الجبوري، التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في الدعوى المدنية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت ، كلية الحقوق، ٢٠١٨.
5. نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي،، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، 2014

ثالثا: المجلات

1. د. عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة وهران، العدد 13، 2013.
2. دحية عبد اللطيف، العدالة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة: دراسة تحليلية في ظل التحول الرقمي القضائي. جامعة المسيلة، الجزائر، 2025
3. رشا علي الدين وآخرون، «رقمنة القضاء: تجارب عربية»،المجلة المصرية للحقوق والقانون، 14 (إبريل): 105–199، 2024
4. سعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد - دراسة قانونية، بحث منشور في جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، الإصدار المجلد 1، 2002.
5. شحادة موسى، «الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني»، فضاء المعرفة القانونية،2025.
6. صفاء اوتاتي، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، المجلد28 ، العدد الأول، 2017.
7. عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق – دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت، للحقوق، المجلد1، العدد3، 2017.
8. نهى الجلا ، المحكمة الالكترونية ، بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية ،السنة الخامسة ، العدد ٤٧ كانون الثاني ،٢٠١٠.
9. سمير شكرالله، "القيمة القانونية للسجلات الرقمية"، مجلة القانون المعاصر ٥ (٢٠٢١): ٧٨–٩٢.
10. شكرالله سمير، "القيمة القانونية للسجلات الرقمية." مجلة القانون المعاصر ٥ (٢٠٢١): ٧٨–٩٢.

Sources and References

First: Books

1. Adam Wahib Al-Nadawi, Civil Procedures Law, Al-Sanhouri Library, Baghdad, 2009.
2. Bashar Mahmoud Dudin, The Legal Framework of Contracts Concluded via the Internet, 1st ed., Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman – Jordan, 2010.
3. Bashar Mahmoud Dudin, The Legal Framework of Contracts Concluded via the Internet, 2nd ed., Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2010.

4. Hazem Mohammed Al-Shara'a, Electronic Litigation and Electronic Courts, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010.
5. Khaled Mamdouh Ibrahim, Electronic Litigation in Electronic Lawsuits and Their Procedures before Courts, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2008.
6. Dadyar Hamid Suleiman, The Legal Framework of Civil Litigation via the Internet: A Comparative Analytical Study, 1st ed., Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2015.
7. Shujaa Al-Din Abdul-Mu'min, Electronic Litigation and the Possibility of Its Application in Yemen, Journal of Legal Research and Studies, Yemen, 2025.
8. Tony Michel Issa, The Legal Regulation of the Internet, 1st ed., Dar Sader, Beirut, 2001.
9. Abdulaziz bin Saad Al-Ghanem, The Electronic Court: A Comparative Foundational Study, Naif Arab University for Security Sciences, Naif University Press, Riyadh, 2017.
10. Abdel-Fattah Bayoumi Hijazi, The Legal System for the Protection of E-Government, Vol. 1, 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2003.
11. Issam Sarhan Dhiab, The Internet: Its Benefits and Uses, no publisher, Baghdad, 2010.
12. Ali Hassan Al-Bakr, Digital Criminal Investigation, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Beirut, 2019.
13. Hassan Al-Ali, Digital Criminal Investigation, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Beirut, 2019.
14. Omar Saadallah, International Trade Law: The Contemporary Theory, 1st ed., Dar Houma for Printing, Publishing and Distribution, Algeria, 2007.
15. Judge Mohammed Issam Al-Tarsawi, Circulation of Judicial Lawsuits before Electronic Courts, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 2013.
16. Mohammed Hussein Mansour, Traditional and Electronic Evidence, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2010.
17. Mohammed Issam Al-Tarsawi, Circulation of Judicial Lawsuits before Electronic Courts, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 2013.

Second: Theses and Dissertations

1. Akram Fadel Saeed, Protection of Databases from the Risks of Assignment and Unfair Competition, unpublished lectures delivered to postgraduate (Master's) students, Department of Private Law, College of Law, Al-Nahrain University, Academic Year 2013–2014.
2. Hasnawi Al-Arim, The International Court of Justice as an International Judicial Body, Master's Thesis, Mohamed Khider University of Biskra, Faculty of Law and Political Science, Department of Law, 2015.
3. Safaa Othmani, The Electronic Court (Concept and Application), published research in Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Vol. 28, No. 1, 2012.
4. Alia Abdulrahman Mustafa Al-Jubouri, The Legal Regulation of Electronic Litigation in Civil Lawsuits, Master's Thesis, Tikrit University, College of Law, 2018.

5. Naseef Jassim Mohammed Abbas Al-Karawi, Remote Litigation, Master's Thesis, University of Babylon, College of Law, 2014.

Third: Journals and Articles

1. Dr. Asmani Leila, The Electronic Litigation System as a Mechanism for the Success of Development Plans, Al-Fikr Journal, Faculty of Law and Political Science, University of Oran, Issue 13, 2013.
2. Dhiya Abdul-Latif, Digital Justice and Guarantees of a Fair Trial: An Analytical Study in Light of Judicial Digital Transformation, University of M'sila, Algeria, 2025.
3. Rasha Ali Al-Din et al., "Digitization of the Judiciary: Arab Experiences," Egyptian Journal of Rights and Law, Vol. 14 (April), pp. 105–199, 2024.
4. Saad Fadel Mandil, Remote Litigation: A Legal Study, published research, University of Kufa Journal for Legal and Political Sciences, Vol. 1, 2002.
5. Shahada Mousa, "Electronic Administration and the Possibility of Applying It in Filing Lawsuits before Administrative القضاء via Email," Legal Knowledge Space, 2025.
6. Safaa Otati, The Electronic Court (Concept and Application), Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Faculty of Law, Vol. 28, No. 1, 2017.
7. Omar Latif Kareem Al-Obaidi, Electronic Litigation and Application Mechanisms: A Comparative Study, Tikrit University Journal of Law, Vol. 1, No. 3, 2017.
8. Noha Al-Jalla, The Electronic Court, published research in Syrian Informatics Journal, Year 5, Issue 47, January 2010.
9. Samir Shukrallah, "The Legal Value of Digital Records," Journal of Contemporary Law 5 (2021): 78–92.
10. Shukrallah, Samir, "The Legal Value of Digital Records," Journal of Contemporary Law 5 (2021): 78–92.

الهوامش :

(1) شجاع الدين عبد المؤمن،التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مجلة البحوث والدراسات القانونية ، اليمن، 2025، ص34.

(2) دم وهيب النداوي، قانون المرافعات المدنية، مكتبة السنهوري، بغداد،2009، ص13.

(3) بشار محمود دودين، الإطار القانوني لمعقد المبرم عبر شبكة الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص74.

(4) حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010، ص76.

(5) اكرم فاضل سعيد - حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعه الواقعه عليها محاضرات غير مطبوعة القيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) قسم القانون الخاص في كلية الحقوق - جامعة النهرين للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ،ص112.

(6) خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص18.

(7) داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت، دارسة تحليلية مقارنة، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص174.

(8) طوني ميشال عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، ط١ دار صادر، بيروت، 2001، ص11.

(9) عبدالعزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية- دراسة تأصيلية مقارنة، جامعة نايف الأمنية للعلوم الأمنية والسياسية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض،٢٠١٧،ص21.

(10) عبدالفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الكتاب الأول، ط ١ دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص87.

(11) عصام سرحان ذياب، الانترنت فوائده واستخدامه، دون دار نشر، بغداد، 2010، ص175.

(12) نهى الجلا ، المحكمة الالكترونية ، بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية ،السنة الخامسة ، العدد ٤٧ كانون الثاني ،٢٠١٠،ص187.
(13) عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية – النظرية المعاصرة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ،الجزائر، 2007، ص231.
(14) علي حسن البكر، التحقيق الجنائي الرقمي، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص. ٣٤.
(15) العلي حسن. التحقيق الجنائي الرقمي. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٩،ص23.
(16) سمير شكرالله، "القيمة القانونية للسجلات الرقمية"، مجلة القانون المعاصر ٥ (٢٠٢١): ٧٨–٩٢.
(17) شكرالله سمير. "القيمة القانونية للسجلات الرقمية." مجلة القانون المعاصر ٥ (٢٠٢١): ٧٨–٩٢.
(18) رشا علي الدين وآخرون، «رقمنة القضاء: تجارب عربية»،المجلة المصرية للحقوق والقانون، 14 (إبريل): 105–199، 2024،ص86
(19) شحادة موسى، «الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني»، فضاء المعرفة القانونية،2025،ص22.
(20) دحية عبد اللطيف، العدالة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة: دراسة تحليلية في ظل التحول الرقمي القضائي. جامعة المسيلة، الجزائر، 2025،ص119.
(21) شحادة موسى، «الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني»، فضاء المعرفة القانونية، 2025،ص34.
(22) القاضي محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص3.
(23) حسناوي العارم، محكمة العدل الدولية كهيئة قضائية دولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015، ص76.
(24) علياء عبدالرحمن مصطفى الجبوري، التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في الدعوى المدنية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت ، كلية الحقوق، ٢٠١٨، ص5.
(25) نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي،، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، 2014، ص276.
(26) سعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد - دراسة قانونية، بحث منشور في جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، الإصدار المجلد 1، 2002، ص76.
(27) صفاء اوتاتي، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، المجلد28 ، العدد الأول، 2017، ص54.
(28) د. عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة وهران، العدد 13، 2013، ص223.
(29) اسعد فاضل منديل و أ.م. عقيل سرحان محمد، البريد الالكتروني - دراسة قانونية ،بحث منشور في مجلة القانون المقارن العدد ٥٧ ، ٢٠٠٨،ص18.
(30) عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق – دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت، للحقوق، المجلد1، العدد3، 2017، ص317.
(31) طوني ميشال عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، ط١ ،دار صادر، بيروت، 2001، ص5.
(32) صفاء اوتانى ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ، العدد الاول ، ٢٠١٢،ص8.
(33) بشار محمود دودين ، الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنيت ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان - الاردن ،٢٠١٠ ،ص87
(34) محمد عصام الترساوي ،تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،٢٠١٣،ص30.
(35) محمد حسين منصور، الاثبات التقليدي والالكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،٢٠١٠ ،ص22.